

## إعلان فانكوفر حول ذاكرة العالم

نظمت اليونسكو، بالتعاون مع جامعة كولومبيا البريطانية (كندا) مؤتمراً دولياً في الفترة من 26 إلى 28 أيلول/سبتمبر 2012 في فانكوفر (كولومبيا البريطانية) في كندا، تم أثناءه استكشاف القضايا الرئيسية التي تؤثر على عملية صون التراث الوثائقي الرقمي. وقد قام ما يربو على 500 مشارك في هذا المؤتمر بمناقشة الاستراتيجيات التي من شأنها المساهمة على نحو أكبر في حماية الأصول الرقمية؛ كما أصدروا إعلان فانكوفر المشترك بين اليونسكو وجامعة كولومبيا البريطانية الذي ستتولى اليونسكو تنفيذه بمشاركة الدول الأعضاء فيها والرابطات المهنية والدوائر الصناعية.

وقد ضم هذا المؤتمر من بين المشاركين فيه مهنيين من القطاعات المعنية بالتراث، وكذلك مجموعة من الحكومات وقطاع صناعة المعلومات والاتصالات وأصحاب الحقوق، فضلاً عن الجهات المعنية الأخرى الذين استعرضوا رؤى الخبراء من جميع مستويات التنمية، وذلك من أجل إصدار توصيات عملية لضمان الانتفاع بشكل دائم بالتراث الوثائقي الرقمي.

وعلى الرغم من اعتماد ميثاق اليونسكو لصون التراث الرقمي في 2003، فلا يتوافر حتى الآن وعي كافٍ بمخاطر فقدان التراث الرقمي، حتى وإن كانت وسائل الإعلام الرقمية تقوم في الوقت الراهن بإنتاج المعارف والحصول عليها بشكل أولي.

### عن المؤتمر

تتسم المعلومات الرقمية بقيمة اقتصادية باعتبارها نتاجاً ثقافياً ومصدراً للمعارف. وتضطلع هذه المعلومات بدور رئيسي في عملية التنمية المستدامة الوطنية، حيث أن المعلومات الشخصية والحكومية والتجارية يتزايد إنتاجها في شكل رقمي فقط.

بيد أن الأصول الوطنية التي تمت رقمنتها تشكل أيضاً ثروة ضخمة بالنسبة إلى البلدان المعنية والمجتمعات بصفة عامة. ومن شأن اختفاء هذا التراث أن يفضي إلى إفقار من الناحيتين الاقتصادية والثقافية وأن يعيق تقدم المعارف.

إن ضمان استمرار المضامين في شكل رقمي إنما يقتضي التغلب على مجموعة من العقبات القانونية والتكنولوجية والاجتماعية والمالية والسياسية وغيرها. ومن ثم اتفق المشاركون بالإجماع في المؤتمر على النقاط التالية:

1- لكل فرد الحق في الانتفاع بالمعلومات، بما فيها المعلومات ذات الصيغة الرقمية؛

2- يمكن لعمليات الرقمنة دعم هذا الحق؛

3- يمثل التدريب المناسب في إدارة السجلات الرقمية شرطاً مسبقاً في هذا المجال؛

4- يشكل فهم أفضل للبيئة الرقمية، بما فيها الحاجة إلى إدارة الحقوق القانونية، عنصراً أساسياً في هذا الشأن؛

5- سيكون لفقدان الوعي بنتائج الفشل وتكاليفه أثر كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

6- ينبغي وضع خريطة طريق لاقتراح الحلول والاتفاقات والسياسات لكي تقوم جميع الجهات المعنية بتنفيذها.